نموذج ترخيص

أنا الطالب : حفصة إدريس جانفي

أمنح الجامعة الأردنية و/أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و/أو استعمال و/أو استغلال و/أو ترجمة و/أو تصوير و/أو إعادة انتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و/أو إلكترونية أو غير ذلك، رسالة الماجستير/الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها :

السنة المنشئة للأحكام استقلالاً،
دراسة حديثة تطبيقية

وذلك لغايات البحث العلمي و/أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب : حفصة إدريس جانفي

التوقيع:

التاريخ: ٣٠ / ٧ /٢٠١٩م

السُّنة المنشئة للأحكام استقلالاً، دراسة حديثية تطبيقية

إعداد

حفصة إدريس جاناقجي

المشرفة

الأستاذة الدكتورة نماء محمد البنا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحديث

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه الـ ـالة
التوقيع .....

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة بعنوان:" السُّنة المنشئة للأحكام استقلالاً، دراسة حديثية تطبيقية" وأجيزت بتاريخ: ٢٢/٧/ ٢٠١٩م.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور نماء محمد البنّا/ مشرفاً أستاذ ـ الحديث	.....
الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة/ عضواً أستاذ ـ الحديث	.....
الدكتورعبد الكريم أحمد الوريكات/ عضواً أستاذمشارك ـ الحديث	.....
الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة / عضواًخارجياً أستاذ ـ الحديث (جامعة اليرموك)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

الإهداء

إلى من أحسن إلي في تربيتي وتعليمي، إلى من علمني معنى الجد والاجتهاد، والكد والصبر، والبذل والعطاء، ولم يبخل علي من عمره وماله ووقته.

إلى والدي الوقور.

إلى القلب الحنون والروح العطوف، إلى التي حملتني وحملت همي في غربتي وفي قربي، ولم تنساني من خير دعائها لي في كل صلاة.

إلى والدتي الغالية.

إلى سندي ورفقاء دربي في أجمل أيام حياتي وفي رحلتي الدراسية، إلى من دعموني بأفكارهم ونقاشاتهم لي واستماعهم إلي، حتى أتممت رسالتي على أكمل وجه.

إلى أخي عبيدة وأختي رويدة.

إلى من حثني دائمًا على متابعة العلم ومكابدة المصاعب، ومن وقف إلى جانبي، ولم يبخل علي ببذل ما في وسعه لدعمي.

إلى باقي إخواني؛ حذيفة ومعاذ وطلحة.

إلى حِبّ قلبي براء الصغير.

إلى جميع إخواني وأخواتي من أهل العلم الغرباء، ومن هاجر في سبيل العلم وسعى في السير على درب العلماء.

أهديكم جميعًا ثمرة جهدي هذا، سائلة المولى عز وجل أن يكون في ميزان أعمالي الصالحة، وأن يبارك فيها وتقدم الفائدة المرجوة منها لكل طالب علم.

الشكر والتقدير

يطيب لي في هذا المقام أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه الأطروحة؛ بفكرة أو تنبيه أو دعوة صالحة في ظهر الغيب، وأشكر كذلك الأستاذة الدكتورة بناء البنا المشرفة على الرسالة على ما قدمته للباحثة من توجيه فجزاها الله عني خيرا.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة؛ لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملاحظاتهم القيمة عليها، وهم:

الدكتور عبد الكريم الوريكات

الأستاذ الدكتور باسم الجوارنة

الأستاذ الدكتور محمد الطوالبة

جزاهم الله خيرا وزادهم فضلاً، ونفع بهم الإسلام والمسلمين.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
الفصل الأول: دراسة تأصيلية للسُنّة المُستقِلّة بالتّشريع	١٣
المبحث الأول: تعريف السُنّة والمفاهيم المتعلقة بالدراسة	١٤
المطلب الأول: تعريف السُنّة لغة واصطلاحًا	١٤
المطلب الثاني: تعريف ألفاظ الاستقلال والمنشئة والأحكام لغة واصطلاحًا	١٩
المطلب الثالث: تعريف السُّنة المنشئة للأحكام استقلالًا باعتباره موصوفاً وصفة، وبيان المصطلحات ذات الصلة	٢١
المبحث الثاني: منزلة السُنّة النبوية من القرآن الكريم وأقسامها باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم	٣١
المطلب الأول: منزلة السُنّة النبوية من القرآن الكريم	٣١
المطلب الثاني: أقسام السُنّة النبوية باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم	٣٥
المبحث الثالث: استقلال السُنّة بالتّشريع ومذاهب العلماء فيها	٤٥
المطلب الأول: المذهب القائل بجواز استقلال السُّنة بالتشريع، وأدلتهم	٤٦
المطلب الثاني: المذهب القائل بعدم جواز استقلال السُّنة بالتشريع، بل وجوب اعتبارها بيانًا للكتاب ورجوعها إلى أصل فيه، وأدلتهم	٥٧
المبحث الرابع: بيان الشبه التي أوردها منكرو حجية السُنّة المُستقِلّة بالتشريع	٧٢
المطلب الأول: الشبهة الأولى: شبهة عرض السُنّة على القرآن الكريم	٧٢
المطلب الثاني: الشبهة الثانية: شبهة تكفل الله عز وجل بحفظ القرآن الكريم دون السُنَّة	٧٧
المطلب الثالث: الشبهة الثالثة: شبهة أن السُنّة وظيفتها البيان عن الله عز وجل فقط	٧٨

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: الشبهة الرابعة: شبهة كون السُّنة المُستقِلّة بالتشريع في أغلبها آحاد، وهي تفيد الظن	٨١
الفصل الثاني: تطبيقات السُّنة المُستقِلّة بالتشريع في الفقه الإسلامي	٨٥
المبحث الأول: ما اتفق القائلون بجواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع والقائلون بعدمها على اعتباره من السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع	٨٨
المطلب الأول: في باب الأحوال الشخصية	٨٨
المطلب الثاني: في باب الميراث: مشروعية توريث العصبة	٩٣
المبحث الثاني: ما انفرد القائلون بعدم جواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع على اعتباره من السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع	٩٩
المطلب الأول: في باب الطهارة	٩٩
المطلب الثاني: في باب الذبائح	١٠٧
المطلب الثالث: في باب الصيد	١٢٣
المطلب الرابع: في باب البيوع والجهاد	١٢٨
المبحث الثالث: ما انفرد القائلون بجواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع على اعتباره من السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع	١٤٣
المطلب الأول: في باب الطهارة والبلوغ والصلاة	١٤٣
المطلب الثاني: في باب العدة والميراث	١٥٣
المطلب الثالث: في باب البيوع	١٦٢
المطلب الرابع: في باب الجهاد والغنائم	١٧٥
المبحث الرابع: ما اعتبره المعاصرون من السُّنة المُستقِلّة بالتشريع	١٨٤
المطلب الأول: في باب الطهارة والصلاة	١٨٤
المطلب الثاني: في باب المعاملات	١٩٤
المطلب الثالث: في باب اللباس: تحريم لبس الحرير على الرجال	٢٠١
الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات	٢٠٤
قائمة المصادر والمراجع	٢٠٦
الملخص باللغة الإنجليزية	٢٢٦

السُّنة المنشئة للأحكام استقلالاً، دراسة حديثية تطبيقية

إعداد

حفصة إدريس جاناقجي

المشرفة

الدكتورة نماء محمد البنا

الملخص

تناولت في هذه الدراسة موضوع السُّنة المنشئة للأحكام استقلالًا؛ هادفةً من ذلك بيان مفهومها ووجوب الاحتجاج بها ومذاهب العلماء في جواز استقلالها وكيفية الاحتجاج بها، إضافة إلى بيان الأمثلة الحديثية التطبيقية التي استدل بها القائلون بجواز استقلال السنة النبوية والقائلون بعدمها.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي النقدي من خلال بيان مفهوم السنة المستقلة بالتشريع وما يتعلق بها وعرض آراء العلماء ومذاهبهم في جواز استقلالها ومناقشة ذلك كله، وعلى المنهج المقارن من خلال المقارنة بين مذاهب العلماء وأدلتهم.

فجاءت دراستي في مقدمة وفصلين وخاتمة، كان الفصل الأول في بيان مفهوم السنة المستقلة بالتشريع ومذاهب العلماء في جواز استقلال السنة بالأحكام والرد على من ينكر الاحتجاج بها، وكان الفصل الثاني دراسة تفصيلية للأمثلة الحديثية التي استدل بها القائلون بجواز استقلال السنة النبوية بالتشريع والقائلون بعدم جواز استقلالها بالتشريع، بل بوجوب اعتبارها بيانًا للكتاب، ورجوعها إلى أصل فيه.

وأهم ما خلصت إليه دراستي هو أن السُّنة المنشئة للأحكام استقلالًا تطلق عند جمهور العلماء على كل ما سكت عنه القرآن الكريم ولم يبين نص حكم فيها بتحريمها أو ايجابها، سواء دل على جنس موضوعها أصل من الكتاب أو لم يدل، وما أورده الإمام الشاطبي من ثمانية عشر مثالا يصدق عليها جميعها سوى مثالًا واحدًا أنها مما ترجع إلى أصل لها في الكتاب، وكذلك ما أورده الإمام ابن القيم يرجع كلها إلى أصل لها في الكتاب، وقد وافق جمهور العلماء الإمام الشاطبي فيما أورده من الأمثلة وكونها بيانية وترجع إلى أصول لها في الكتاب، إلا أن الإمام الشاطبي حاول جاهدًا أن لا يسميها استقلالًا وأن يدخلها في البيان، وسلك مسلكًا دقيقًا، واجتهد وبحث عن المعاني والعلل المشتركة بينهما، ففسر حكم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إلحاق بأحد الأصلين الواردين في الكتاب لشبه أو معنى فيه، وقد رجح مذهب الجمهور؛ حيث إنه لا مانع عقلًا من وجود أحكام في السُّنة النبوية استقل النبي صلى الله عليه وسلم بتشريعها، كما أنه لا تعارض بين كون السُّنة تبين ما في الكتاب وبين كونها تزيد عليه أو تستقل عنه، والأدلة الشرعية تسمح بذلك، كما ورد عدد من الأمثلة من أحكام السُّنة النبوية مما لا ترجع إلى أصل لها في الكتاب، إلا الأصل العام في الأمر بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم واتباع سنته.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ ﴾ آل عمران: ١٠٢ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ النساء: ١ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ ﴾ الأحزاب: ٧٠

أما بعد:

إن المصدرين الرئيسين في الشريعة الإسلامية لدى المسلمين هما القرآن الكريم والسُّنة الثابتة، وقد تكفل الله عز وجل بحفظهما، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩ ﴾ الحجر: ٩ وأمرنا عز وجل شأنه وحثنا على طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم والتمسك بهديه وسنته في آيات كثيرة. من ذلك قول الله عز وجل: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١﴾ الأنفال: ١

هذا ومن الجدير بالذكر أن الطعن بحجية السُّنة النبوية المطهرة كلياً أو جزئياً، وإنكار مكانتها أو التقليل من شأنها التشريعي، وزرع الفتن والشبهات حول أصحابها كان منذ القدم، وقد كثر في زماننا هذا متمحورًا في أشكال أخرى على اختلاف نيات القائمين بها، وتنوع مشاربهم ومقاصدهم، إلا أن ما نراه حقًا وحقيقةً هو ضرورة الدفاع عن السُّنة بتفنيد الشبهات عنها، سواء كان منبع تلك الفتن من قبل خصوم الإسلام من المستشرقين عامةً، أو من أبناء المسلمين الغافلين خاصةً، وإن إرشاد النبي صلى الله عليه وسلم لنا بالتمسك بالسُّنة يلزم بذل الجهد والإخلاص في تحقيق هذا والعمل لأجله، فالخروج عن هدي السُّنة ضلال وهلاك.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة حجية السُّنة ورد الطعون عنها صيانةً للشريعة وصوناً لها، فالحفاظ على السُّنة والذود عنها من جانب الوجود يتحقق بتدوينها ونقلها والعمل بها، وإظهارها وبيان أهميتها وإحيائها، أما الحفاظ عليها من جانب العدم -لما يستجد من الشبه في كل عصر- فإنه يتحقق بإماتة تلك الشبهات وإزالتها، وقمع الفتن الحائمة حول السُّنة، وبيان خطورتها والرد عليها، والإنكار على القائمين بها.

وليس من الغريب أن تظهر الشبهات في زماننا هذا على أشكال وقوالب مستحدثة، وإن كانت أصول الفتن وأسباب الضلال واحدة؛ إذ أن مسالك الشر ليست واحدة، وطرق الزيغ والهوى متعددة.

وعليه؛ فإن استقرار هذه الشبهات في نفوس أصحابها وتمكنها منهم، وجعلها أصولاً والانتقال منها إلى غيرها من الشبهات، يُقَوِّي وجوب الاعتناء بالسُّنة في مثل هذا الباب، وقد قام العلماء الأجلاء قديماً وحديثاً بالاعتناء بهذا الجانب والتصنيف فيه، محاولةً منهم في إعادة ثقة وطمأنينة المسلم إلى شرعة ربه جل وعلا وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والوقوف في وجه أعدائه وماكريه.

وانطلاقاً من هذا؛ جاءت دراستي في الكلام حول جانب خاص من حجية السُّنة النبوية، وهي بيان السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع، ومذاهب العلماء في الاحتجاج بها، والرد على القائلين بعدم استقلاليتها، وبالتالي عدم الاحتجاج بها، ودراسة الأمثلة الحديثية التي كثر الاستشهاد بها في هذا الموضوع، وتحليل أقوالهم من خلال هذه الأمثلة وبيانها، فكانت دراستي بعنوان:

السُّنة المنشئة للأحكام استقلالاً، دراسة حديثية تطبيقية

وأسأل الله عز وجل التيسير والقبول، وهو الموفق والهادي إلى الصواب.

مشكلة الدراسة:

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما المراد بالسُّنة المنشئة للأحكام استقلالًا؟ وما أقسامها؟

٢- هل يعد القول بأن ما من سنة إلا ولها أصل خاص لها في موضوعها من القرآن الكريم صحيحًا أم لا ؟ وما الآثار المترتبة على الأخذ بذلك، وما نتائجه من الناحية التشريعية ؟

٣- ما مستند قولهم بأن ما من سنة إلا ولها أصل خاص لها في موضوعها من القرآن الكريم من الأحاديث النبوية الشريفة ؟ وهل استدلالاتهم ناهضة لذلك أم أن فيه نوع تكلف ؟

٤- ما أصول الشبه التي يعتمد عليها منكرو السُّنة المنشئة للأحكام استقلالًا؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

١- أهمية السُّنة النبوية، وهي المصدر الثاني للمسلمين في الحجية والاعتبار، وأهمية الحفاظ عليها ودفع الشبهات عنها.

٢- كونها تتناول دراسةَ جانبٍ دقيقٍ هامٍ في السُّنة النبوية، وهي الجانب الاستقلالي التشريعي، ودحض الشبهات حولها.

٣- كونها تدافع عن الإمام الشاطبي المحدث الأصولي، ومذهبه القائل بعدم جواز استقلال السُّنة بالتشريع، حيث استند كل من أنكر السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع على مذهبه وأقواله، فتقف بذلك في وجه من يتخذ من أقواله ذريعة إلى تسويغ باطله.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- بيان مفهوم السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع من كل جوانبها.

٢- بيان مذاهب العلماء في جواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع ووجه الاحتجاج بها.

٣- تفصيل القول في الأمثلة الحديثية التطبيقية التي أوردها القائلون بجواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع والقائلون بعدم جوازها.

٤- معرفة مدى التزام كل فريق بمنهجه، ومدى صلاحية أمثلته للاحتجاج لما ذهبوا إليه.

٥- المقارنة بين منهج القائلين بجواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع والقائلين بعدم جواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع إلا برجوعها إلى أصل في الكتاب.

٦- معرفة القائلين بعدم حجية السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع، وبيان أصول الشبه التي يستندون عليها، والرد عليهم.

منهج البحث:

اتبعت الباحثة في دراستها المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء الأحاديث التي مجال التمثيل بها من كتب أصحاب المذاهب أنفسهم، القائلين بجواز استقلال السُّنة النبوية والقائلين بعدمها.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل أقوال العلماء في المسألة وتفصيلها وبيان أوجه الوفاق والخلاف ثم الانتهاء الى قول راجح.

المنهج النقدي: وذلك من خلال تحليل أقوال العلماء في كل مسألة وتنزيل الأحكام التشريعية عليها ومناقشتها.

المنهج المقارن: وذلك من خلال مقارنة مذهب القائلين بجواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع ومذهب القائلين بعدم جواز استقلال السُّنة النبوية بالتشريع إلا برجوعها إلى أصل في الكتاب، وبيان وجوه الاتفاق والافتراق بينهما.

أما منهجي في الدراسة فهو:

- إذا كان الحديث الذي أورَدْتُه قد أخرجه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما أو في أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، ثقة بصحتهما وتلقي العلماء لهما بالقبول.
- وإن كان الحديث خارج الصحيحين وكان من صلب موضوع الدراسة بينت الحكم عليه بالتفصيل وناقشته، وإلا اكتفيت بحكم المعاصرين الثقات عليه.
- التزمت في عرض الأمثلة الحديثية التي أوردتها أن تكون مما أخرجه الشيخان البخاري ومسلم أو أحدهما في صحيحيهما، حتى يكون الأساس الذي أريد التأصيل عليه والنقاش حوله ثابتًا متينًا وليس مما يختلف في صحته أو في درجة ثبوته، ويقوى جانب الرد على منكر حجيتها، وقد اتفق جمهور أهل السُّنة على صحة ما أخرجاه، وكذا التزمت أن لا أخرج حديثًا في أبواب الحدود والديات والكفارات، لوجود رسالة علمية شاملة في الموضوع، وهو رسالة الدكتور محمد أنس سرميني؛ العقوبات التي استقلت بتشريعها السُّنة النبوية، دراسة موضوعية تحليلية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٧م، وكذا التزمت أن لا أخرج من مسائل الإماء والعبيد شيئًا، حيث رأيت أن في غيره من أبواب الفقه غنية عنه وأولى بالدراسة منه، وقد ترك كثير من أهل العلم المعاصرين أيضًا الاشتغال بمسائل هذا الباب.

- عند طرحي للأمثلة الحديثية التطبيقية في الموضوع الواحد؛ بدأت أولاً ببيان ما يتصل بالموضوع من الأحاديث النبوية، ثم بيان أقوال العلماء وإجماعهم، ثم ما يتصل بالموضوع من الآيات القرآنية، وانتهيت أخيرًا إلى بيان العلاقة بين الأحاديث الشريفة والآيات القرآنية، ووجه دلالة أحدهما على الآخر، وكل ذلك لتحقيق القول في رجوع هذا النوع من السُّنة إلى أصل لها في جنس موضوعها من الكتاب أو عدم رجوعه، ومعرفة مدى صحة مذهب القائلين بوجوب رجوعها إلى أصل في الكتاب.

الدراسات السابقة :

هناك دراسات كثيرة تعرضت للكلام عن حجية السُّنة بوجه عام، ودراسات متناثرة في عدد من الكتب عن حجية السُّنة المُستقِلَّة بشكل خاص، وبيان الأدلة لها من الكتاب والسُّنة والإجماع، إلا أن الجانب الذي أريد البحث فيه هو: التأصيل للمسألة، ودراسة الأحاديث النبوية التي ذكر العلماء أنها مستقلة بالتشريع ومنشئة لحكم جديد، ومناقشتها، وبيان هل ترجع إلى أصل خاص لها من القرآن أم لا؟ ثم بيان هل يستلزم ذلك عدم مصدريتها للتشريع وعدم الاحتجاج بها؟

وهذه بعض المصادر والمراجع الكثيرة في هذا الموضوع:

- كتاب السُّنة ومكانتها في التشريع لمصطفى السباعي. وهو كتاب مطبوع سنة ١٩٦١م، دار ابن حزم، في ٧٠٠ ص، ذكر الكاتب مسألة استقلالية السُّنة بالتشريع وأدلة الفريقين، وأرجع الخلاف بينهم إلى أنه خلاف لفظي، ثم ذكر أوجه خمسة في اشتمال القرآن على السُّنة، وذكر تحت كل وجه الأمثلة الحديثية، دون تفصيل فيها، ومقارنة لأمثلة الفريقين.

- كتاب حجية السُّنة لعبد الغني عبد الخالق. وهو كتاب مطبوع سنة ١٩٨١ دار الوفاء، في ٥٩٠ ص. ذكر الكاتب مباحث تتعلق بحجية السُّنة واستقلالها بالتشريع مع الأدلة، ورد بذلك على القائلين بضدها، إلا أن البحث جاء مقتصرًا على الرد على الإمام الشاطبي في قوله بعدم استقلال السُّنة في كتابه الموافقات، ولم يبين من سبقه ومن أتى بعده ممن قال برأيه، وكذا لم يتعرض لذكر الأمثلة الحديثية ومناقشتها.

- كتاب مكانة السُّنة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين لمحمد لقمان السلفي. وهو كتاب مطبوع سنة ١٩٩٩، دار الداعي، في ٣٧٥ ص. بين المؤلف أدلة حجية السُّنة وأوجه بيان السُّنة للقرآن، لكن لم تكن مسألة استقلالية السُّنة عنده مفصلًا، بل أوردها ضمن عدة شبهات، وإنني أريد إبرازمفهوم السنة المستقلة بالتشريع بوضوح، وبيان الأدلة لها، والأثر المترتب على الاحتجاج بها أو عدمها، وكذا ذكر الأمثلة الحديثية لها.

- كتاب المقاصد عند الإمام الشاطبي، دراسة أصولية فقهية، للدكتور محمود عبد الهادي فاعور، وهو كتاب مطبوع سنة ٢٠١٦م، بسيوني للطباعة، صيدا، الأردن، في ٥١١ ص، ذكر الكاتب فيها عرضًا تفصيليًا لآراء الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات، ومن بينها موضوع بيان السنة للقرآن وموضوع استقلال السنة بالقرآن، بيَّن مذهب الإمام الشاطبي في السنة المستقلة بالتشريع ودافع عن مذهب الجمهور، ولم يتعرض للأمثلة الحديثية في المسألة إلا بيانًا موجزًا.

- كتاب العقوبات التي استقلت بتشريعها السُّنة النبوية، دراسة موضوعية تحليلية، للدكتور محمد أنس سرميني، وهي رسالة دكتوراه نوقشت سنة ٢٠١٥م، في جامعة الجنان في جرابلس، طبعها دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، سنة ٢٠١٧م، في ٩١٨ ص، ذكر الكاتب فيها دراسة تطبيقية لباب العقوبات في الفقه الإسلامي استقرأ فيها ما وجد من العقوبات المستقلة الواردة في السنة في باب العقوبات، سواء أكانت مما ترجع إلى أصل في الكتاب أم لا، ولم يذكر من الجانب التأصلي ومن مذاهب العلماء في جواز الاستقلال وشبهات منكري الاستقلال شيئًا، فكان مقتصرًا على بيان التطبيقات.

- كتاب دراسة حديثية نقدية تحليلية لكتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية للدكتور طه جابر العلواني، للدكتور أحمد جمال أبو سيف، وهي رسالة دكتوراه نوقشت سنة ٢٠١٧، بإشراف الدكتور عبد الكريم الوريكات، طبعها جمعية مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، في ٣١٤ ص، اقتصر عمل الباحث فيها على بيان مواضع المخالفة التي وقعت من الدكتور العلواني مخالفًا للجمهور، وعلى نفي التلازم الذي يدعيه في طرح المسائل، وكذا بناء النتائج على مقدمات وضعها. وذكر الباحث فيها حجية السُّنة وعلاقة السُّنة بالقرآن عند الدكتور طه جابر العلواني، فلم يعرض أدلة الفريقين ولم يناقشهم، وكذا لم يتعرض لذكر الأمثلة، فكان بذلك مختصرًا يحتاج إلى تفصيل.

- بحث المآخذ الأصولية على كتاب (إشكالية التعامل مع السُّنة النبوية) للدكتور طه جابر العلواني للدكتور عارف عز الدين حسونة. وهو بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، سنة ٢٠١٦م، مجلد ٤٣، في ٢٩ ص. تناول الباحث فيها مآخذ متعددة وقعت من الدكتور العلواني ورد عليها، ومن بينها المآخذ الأصولية الراجعة إلى السُّنة من حيث هي مصدر للتشريع، ذكر فيها مذهب الدكتور العلواني في مفهوم السُّنة وما يعتبره منها حجة وما لايعتبره، ورد عليه ردا أصوليا حاسما ونفى التلازم الذي ادعاه، وفصل في الرد على أدلته التي استند عليها لإنكار حجية السُّنة. وسيقوم البحث هنا بمزيد تفصيل لأدلة

الفريقين في استقلال السُّنة بالتشريع وأناقشهم، ويبين الأمثلة الحديثية للفريقين، ومدى صلاحية امثلتهم لما ذهبوا إليه.

- بحث الإمام الشاطبي وتحرير مذهبه في السُّنة النبوية المُستقِلَّة، دراسة تأصيلية تحليلية، للدكتور محمد أنس سرميني، وهو بحث منشور في مجلة الحديث، سنة ٢٠١٧م،عدد ال١٣، في ٢٩ ص، تناول الباحث فيها بيان مذهب الإمام الشاطبي بوضوح، ولكنه لم يأت على ذكر الأمثلة التطبيقية لها.

وكتب ورسائل أخرى تطرقت للموضوع بشكل مجمل، لم تفصل في بيان النقاط التي أريد تناولها، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- حجية السُّنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، لعبد القادر السندي. وهو كتاب مطبوع سنة ١٩٧٥ نشر الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، في ١٠٦ ص.
- دفاع عن السُّنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، لمحمد أبو شهبة. وهو كتاب مطبوع سنة ١٩٨٥، مطبعة المصحف الشريف الأزهر، في ٢٨٦ ص.
- منزلة السُّنة في التشريع، لإبراهيم عبد المقتدر. وهو بحث منشور سنة ١٩٩٨م على موقع المؤلف إبراهيم، في ٤٥ ص.
- شبهات القرآنيين حول السُّنة النبوية، لمحمود محمد مزروعة. وهو بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه، سنة ٢٠٠١م، في ٩٨ ص. رد المؤلف فيها على المنكرين لحجية السُّنة وذكر نشأتهم وجذورهم.
- السُّنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ومكانتها من حيث الاحتجاج والمرتبة والبيان والعمل، رقية محمد نياز. وهو بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسُّنة والسيرة النبوية، سنة م٢٠٠٤، في ٥٢ ص.
- السُّنة النبوية المصدر الثاني في التشريع الإسلامي من حيث الاحتجاج والعمل، محمد عبد الله باجمعان، وهو بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسُّنة والسيرة النبوية، سنة ٢٠٠٤م، في ٤٩ ص.
- السُّنة النبوية المصدر الثاني في التشريع الإسلامي من حيث الاحتجاج والعمل، نور بنت حسن قاروت. وهو بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسُّنة والسيرة النبوية سنة ٢٠٠٤، في ٥٤ص. ذكرت المؤلفة فيها ثبوت أحكام استقلت السُّنة فيها وذكرت لها ضوابط وأمثلة، لكن دون بيان أدلة الفريقين ومناقشة الأمثلة والتفصيل فيها.

محمد أنس سرميني (سنة ٢٠١٧م)، الإمام الشاطبي وتحرير مذهبه في السُّنة النبوية المُستقِلَّة، دراسة تأصيلية تحليلية، مجلة الحديث، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، العدد ال١٣.

مليكة خليفي، الرد على نفي السُّنة المُستقِلَّة بالتشريع، مجلة الإحياء، العدد الثاني، جامعة باتنة، الجزائر.

المواقع الالكترونية

أبو مجاهد العبيدي، ابن برجان وتفسيره تنبيه الأفهام إلى تدبر الكتاب والتعرف على الآيات والأنباء العظام، تاريخ الإضافة : ٢٠/ ٠٦/ ٢٠٠٥ https://vb.tafsir.net/tafsir٣٥٤٠/#.XRE_c-vXIdU

د. محمد أكجيم، في مقال له عن استقلال السُنَّة بالتَّشريع، تاريخ الإضافة: ٢٠١٦/٥/١٠م، https://www.alukah.net/sharia/٠/١٠٢٨٧١/

محمد حسن عبد الغفار، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، http://www.islamweb.net

AHADİTH UPON WHİCH RULİNGS ARE INDEPENDENTLY ESTABLİSHED HADİTHİ APPLİED STUDY

By

Hafsa İdris Çanakcı

supervivor

Dr. Namaa el-Banna, Prof

ABSTRACT

In this study, i discussed the topic of the independence of the Prophetic Tradition in the derivation of religious rulings; with the intention to explain its concept, the obligation upon us to use it as textual proof, the different schools of thoughts among the scholars regarding the permissibilty of its independence in derivation as well as how it can be used as a textual proof; in addition to explaining a few modern examples as an application of this issue that are used as proofs for the opinions held by each of the people who view the permissibilty of the independence of the Prophetic Tradition in the derivation of religious rulings as well as the people who reject the permissibilty of this matter respectively.

I have utilised the descriptive-critical analysis research methodology in explaining the concept of the independence of the Prophetic Tradition in the derivation of religious rulings and the things that are related to it, as well as in presenting the views of the scholars and their schools of thoughts with regards to the permissibility of its independence, and in discussing all of them. And i have utilised the comparative research methodology in comparing between these different schools of thoughts of these scholars and their proofs.

Hence my study comprises of an introduction, two chapters and a conclusion. The first chapter explains the concept of the independence of the Prophetic Tradition in the derivation of religious rulings as well as the schools of thoughts of the scholars regarding its permissibility, and a refutation towards those who reject the dependence on it as textual proof. The second chapter is a detailed study of the modern examples that are used as proofs by those who view the permissibilty of the independence of the Prophetic Tradition in the derivation of religious rulings as well as the modern examples that are used as proofs by those who reject its permissibility, but rather view it as something to explain the Quran and that it must be referred back to the Quran which is the main source of religious rulings.

The most important thing that can be concluded from my study is that "the independence of the Prophetic Tradition in the derivation of religious rulings", according to the majority of the scholars, refers to every matter that the Holy Quran neither mentions nor does it explain regarding their rulings as to whether they are impermissible or permissible, regardless whether there is a general reference regarding it in the Quran or not.

And all the eighteen examples mentioned by Imam Ash-Shatibi have been proven that they can be referred back to a main point of origin in the Quran, except one example. And likewise, all that Imam Ibn Al-Qayyim has mentioned too can also be referred back to a main point of origin in the Quran.

And the majority of the scholars have agreed with Imam Ash-Shatibi regarding what he has mentioned of these examples: that they regarded them as an explanation (to what is in the Quran), and that it can be referred back to a main point of origin regarding it in the Quran; except that Imam Ash-Shatibi tried hard not to term them "independence" but instead to include them under the term "explanation"; so he traversed a detailed path, and he strove and searched for deeper meanings and common points that are shared between what is mentioned in the Quran and in the Prophetic Tradition.

Hence, he then interpreted the rulings made by the Prophet peace be upon him to be a matter that followed the Quran through either of these two: either through having a common point with it, or through having the same meaning; and he viewed the view of the majority of the scholars to be more accurate, such that there is no logical preventor from there being rulings in the Prophetic Tradition that were passed by the Prophet peace be upon him independent from the Quran; as well as that there is no contradiction between the fact that the Prophetic Tradition explains what is in the Quran and the fact that it adds on upon what is mentioned in the Quran or that it can contain rulings that are not mentioned in the Quran; and that the religious proofs allow for that; and that there are examples of religious rulings in the Prophetic Tradition that do not refer back to a main origin in the Quran which mentions them, except the general main origin present in the Quran regarding the order to obey the Prophet peace be upon and to follow his Sunnah.